

المفتش العام لإعادة أعمار العراق

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٤

مذكرة إلى : القائد، قيادة التجهيزات والمواد العسكرية في الجيش الأميركي
: نائب مساعد وزير الجيش للسياسة والمشتريات
: مدير وكالة تدقيق العقود الدفاعية

الموضوع: أمر المهمة 0044 الخاص بعقد برنامج زيادة الدعم اللوجيستي المدني الثالث
(LOGOCAP III) (التقرير رقم 05-003)

نقدم تقرير التدقيق هذا لمعلوماتكم واستخدامكم. أجرينا عملية التدقيق هذه تنفيذاً لواجباتنا القانونية الواردة في القانون العام رقم 106-108 الذي نص على اجراء عمليات تدقيق تتعلق بمعاملة ومناولة وإنفاق التمويلات على يد سلطة الائتلاف المؤقتة، أو الهيئات التي ستخلفها، في إعادة أعمار العراق، وبالبرامج، والعمليات والعقود المنفذة من خلال استعمال هذه التمويلات.

هذا التقرير هو الثالث من سلسلة نتجت عن مراجعتنا لإدارة عقد برنامج زيادة الدعم اللوجيستي المدني الثالث (LOGCAP III) الثالث. يبحث هذا التقرير ببيانات الاكلاف المقدمة من قبل شركة كيلوغ براون أند روت (KBR) إلى سلطة الائتلاف المؤقتة المتعلقة بالعمل المنفذ استناداً إلى أمر المهمة رقم 0044 (TO 0044). بحث التقرير الأول بمسؤولية المحاسبة، والمساءلة، والرقابة على أصول التجهيزات والمواد العسكرية في بغداد، بالعراق، المستعملة لدعم سلطة الائتلاف المؤقتة. وبحث التقرير الثاني بمسؤولية المحاسبة، والمساءلة، والرقابة على أصول التجهيزات والمواد العسكرية في الكويت المستعملة لدعم سلطة الائتلاف المؤقتة.

كان هدفنا الإجمالي الأساسي من التدقيق هو تقييم الخدمات المزودة بموجب أمر المهمة 0044. أوضحنا هذا الهدف لتحديد ما إذا كانت إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة أدارت بصورة فعالة وكفاءة العقد الخاص ببرنامج زيادة الدعم المدني الثالث لتزويد الدعم المدني والحياتي للموظفين والأفراد المنتدبين للعمل لدى سلطة الائتلاف المؤقتة. وبصورة خاصة، سعينا لتحديد ما إذا كانت سلطة الائتلاف المؤقتة: (١) أدارت أمر المهمة 0044 للعقد الخاص ببرنامج زيادة الدعم اللوجيستي المدني الثالث

لضمان صحة التفويض، والتنفيذ و/أو الاستلام للبند المطلوبة؛ (٢) وضعت السياسة اللازمة لتحديد متطلبات واكلاف العقد ضمن تلك الأعمال المرخصة بصورة محددة، ولتضمن حصر الأعمال فقط بالمتطلبات الحالية الضرورية لاستعمال سلطة الائتلاف المؤقتة حتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، و (٣) قامت بإدارة إكلاف أمر المهمة 0044 بفعالية.

لكن، خلال بداية تنفيذ عملنا الميداني، وجدنا انه ليس باستطاعتنا ان نعالج بشكل فعال الهدف الإجمالي للتدقيق بسبب نقاط الضعف في عملية إعداد تقارير الاكلاف من جانب شركة كيلوغ براون أند روت، والتي اتبعتها بالنسبة لأمر المهمة 0044. ونتيجة لذلك نُصدر هذا التقرير لتصحيح تلك الحالة. علاوة على ذلك، ونظراً لعملنا الميداني المحدود وللتخطيط للقيام بعمل أكثر اتساعاً وتفصيلاً، المنوي تنفيذه والجاري تنفيذه، من جانب وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي (AAA)، ووكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA)، سوف نُنهي أية أعمال تدقيق إضافية حول العقد الخاص ببرنامج زيادة الدعم اللوجيستي المدني الثالث وأمر المهمة 0044، في هذا الوقت.

أجرينا عملية التدقيق من مايو/أيار حتى يوليو/تموز، ٢٠٠٤ استناداً إلى معايير التدقيق الحكومية المقبولة عامةً. تثبتنا من صحة جوانب معينة من نظام إعداد تقارير الاكلاف الذي يتبعه المقاول، واختبرنا أنظمة الرقابة وأساليب الموافقة عليها وقبولها. ركزنا جهود التدقيق على تعليمات الزبون المترافقة مع امر المهمة 0044.

استعملنا تقرير الاكلاف نصف الأسبوعي الذي تعده شركة كيلوغ براون أند روت للفترة المنتهية في ٢٧ مارس/آذار ٢٠٠٤ بخصوص معلومات تقارير الاكلاف. كما زودنا المدير الأول للتحقق من الالتزام الحكومي لدى شركة كيلوغ براون أند روت، نزولاً عند طلبنا، عينة من ورقة بيانات الاكلاف التفصيلية المتوفرة من شركة كيلوغ براون أند روت. احتوت ورقة البيانات هذه قائمة بمشتريات المعدات والمواد وعكست المجاميع الواردة في التقرير نصف الأسبوعي للاكلاف.

راجعنا للتأكد ما اذا كانت بيانات الأكلاف المتوفرة لدى المسؤول الإداري عن العقود (ACO) تعطي معلومات كافية بحيث تُزود المسؤول المذكور بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات فعالة تتعلق بالأكلاف. كان اختبارنا محدوداً باستعمال نماذج أوامر العمل للتأكد من صحة المعلومات التي تحتويها عادةً كل خطوة بدءاً من طلبات العمل الموجهة للمقاول وحتى الوصول إلى فواتير العملية. سجلنا المعلومات الواردة في أوامر العمل التي راجعناها لتوثيق العملية من طلب العمل وحتى إصدار الفاتورة الخاصة به. لم نُجرِ اختبارات مفصلة حول كل أمر عمل.

منحت وزارة الجيش في ١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ العقد رقم DAAA 09-02-D-007 العائد لبرنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني الثالث^(١) إلى دائرة خدمات براون أند روت، في شركة كيلوغ براون أند روت. وهو عقد تقديم خدمات للتسليم غير المحدد/بكميات غير محددة، حسب الكلفة زائد عمولة، مع رسم منح العقد، تقدم حسب الطلب، بأكلاف فعلية تعتمد على الاكلاف المعنية^(٢). يضمن عقد برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني الثالث (LOGCAP III) زيادة الدعم المدني لعمليات القاعدة العسكرية ويدعم عمليات الجيش الأميركي على أساس شمولي.

بعد ان تحدد وزارة الجيش حَدثاً أو طلباً هاماً لخدمة أو لسلعة، يتم إصدار أمر مهمة بموجب عقد برنامج زيادة الدعم المدني اللوجستي الثالث وذلك لتحديد متطلبات الأداء وشروط العقد المتعلقة بالحدث أو المتطلبات المعنية. يحتوي أمر المهمة بوجه عام على بيان العمل الخاص به، كما ينص على عدم تجاوز الكلفة المحددة.

أصدرت وزارة الجيش في ٦ مارس/آذار ٢٠٠٣ أمر المهمة 0044 إلى شركة كيلوغ براون أند روت لتزويد الخدمات المدنية أو الحياتية للمكاتب الإقليمية لسلطة الائتلاف المؤقتة الموجودة في المناطق الشمالية والوسطى/المركزية من العراق، كما لمواقع الأقمار الصناعية لسلطة الائتلاف المؤقتة المحددة في بيان العمل. ومع تنفيذ شركة كيلوغ براون أند روت المتطلبات المدرجة في أمر المهمة 0044، أصدرت الفواتير الأخيرة بالاكلاف العائدة لها إلى وزارة الجيش.

يدير أمر المهمة 0044 مسؤول رئيسي عن العقود منتدب للعمل مع قيادة الدعم الميداني للجيش الأميركي (AFSC)، والتي عرفت سابقاً باسم قيادة دعم عمليات الجيش الأميركي، مركزها في روك آيلند، بولاية إلينوي. عُيّن المسؤول الرئيسي عن العقود مسؤولاً إدارياً عن العقود، ويعمل انطلاقاً من بغداد، بالعراق منتدباً من وكالة إدارة العقود الدفاعية. يركز المسؤول الإداري عن العقود اهتمامه على وظائف الدعم المدني واللوجستي العامة التي يزودها المقاول. يؤدي المسؤول الإداري عن العقود

^(١) منح عقد LOGCAP الأول إلى شركة كيلوغ براون أند روت سنة ١٩٩٢. ومنح العقد الثاني إلى دينكوروب سنة ١٩٩٧. منح العقدان الأول والثاني لمدة ٥ سنوات، في حين منح العقد الثالث لمدة ١٠ سنوات. (المصدر "استخدام المصادر الخارجية" في الحرب. مجلة بزنييس ويك أون لاين ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣).

^(٢) تشمل المتطلبات النموذجية المتعلقة بهذا العقد أموراً مثل تقديم الخدمات لعمليات المعسكر (بناء المعسكر وصيانته، غسل الثياب، الإسكان، الضرورات الصحية، أسباب العيش، الخ...)، قوة الحماية (المعسكر والعاملين)، النقل (العاملين وحركة البضائع وكذلك نظام الاستعمالات المشتركة للمركبات).

الإدارة اليومية لشؤون العقد وعُهدت إليه مهمة التثبت من أداء المقاول بالمقارنة مع بيان العمل. علاوة على ذلك، يراجع المسؤول الإداري عن العقود ويوافق على طلبات العمل التي يحدد المقاول على أنها تدخل ضمن نطاق العقد، ولكنها لم تُشمل في تقدير المقاول للعمل الموكل إليه. وكإجراء عام، يعتمد المسؤول الإداري عن العقود برنامج لضمان الجودة لتأمين تنفيذ كافة المتطلبات الواردة في بيان العمل.

خلال التدقيق، حددنا المسائل المتعلقة ببيانات الكلفة الأعمال التي قدمتها شركة كيلوغ براون أند روت إلى سلطة الائتلاف المؤقتة للأعمال المنفذة بموجب أمر المهمة 0044. لم تزود الشركة المذكورة المسؤول الإداري عن العقود ببيانات مفصلة بدرجة كافية لتمكينه من تقييم الأكاليف الإجمالية للمشروع، أو لتحديد ما إذا كانت بعض أكاليف الخدمات المنفذة معقولة. حصل ذلك لأن لا العقد الأساسي لبرنامج زيادة الدعم المدني، ولا أمر المهمة 0044 طلبا إعداد بيانات مفصلة بالأكاليف عند منح عقد برنامج زيادة الدعم اللوجيستي المدني إلى شركة كيلوغ براون أند روت، وذلك على الرغم من كون المقاول لم يكن لديه أنظمة لإعداد فواتير مصدقة أو لإعداد تقارير بجدول الكلفة. وكانت النتيجة، عدم استلام المدير الإداري للعقود معلومات كافية أو موثوقة حول الأكاليف لكي يدير بفعالية تنفيذ أمر المهمة 0044. بالإضافة إلى ذلك، أعاق عدم وجود أنظمة للفواتير المصدقة، أو لإعداد التقارير بجدول الكلفة، عمل المدير الإداري للعقود في المراقبة الفعالة لأكاليف العقود. وأخيراً ونظراً لعدم وجود معلومات زودها المقاول عن الكلفة المفصلة لدعم النفقات الفعلية، لم يتمكن مدراء الموارد التمكن بدقة بمتطلبات التمويل اللازمة لإكمال أمر المهمة رقم 0044.

علاوة على ذلك، ونظراً لمحدودية نطاق التدقيق الذي قمنا به، نعتقد أيضاً بأن الفقرة 26-52.216 في القانون الفيدرالي للإمتلاكات (FAR)، التي تحدد دفعات الأكاليف المسموح بها قبل تصفيته النهائية، يجب تطبيقها من جانب قيادة الدعم الميداني للجيش الأميركي نظراً لعدم وجود تصفية نهائية لأمر المهمة رقم 0044.

إلا أنه، بعد التدقيق الذي قمنا به، قامت وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) ووكالة التدقيق التابعة للجيش (AAA) بأعمال تدقيق موسعة أخرى. فمثلاً، أصدرت وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي تقرير التدقيق رقم A-2004-0438-AML تحت عنوان: "التصفية النهائية لأوامر المهمات: تدقيق برنامج زيادة الدعم اللوجيستي المدني" بتاريخ ١٢ آب/أغسطس، ٢٠٠٤. استنتج ذلك التقرير ان عملية تقديم مقترحات حول الكلفة إلى مكتب التصفية النهائية في قيادة الدعم الميداني للجيش الأميركي لم تنفذ في الوقت المناسب مما نتج عنه حصول تأخيرات في عملية التصفية النهائية. في استجابتها،

اتفق رأي قيادة الدعم الميداني للجيش الأميركي مع استنتاج تقرير وكالة التدقيق التابعة للجيش، ولكنها حددت عدداً من الأعمال المفترض أنها قد تحسّن من عملية التصفية النهائية قبل إعداد جدول التصفية النهائية . كما ذكرت أيضاً أنها تدرس إمكانية التطبيق القسري للفقرة 26-52.216 في القانون الفيدرالي للاستملكات. وذكرت قيادة التجهيزات العسكرية في الجيش الأميركي، وهي القيادة الشقيقة لقيادة الدعم الميداني، في استجابتها لتقرير وكالة تدقيق الجيش "انه في حين يعتبر وضع جدول التصفية النهائية خطوة في الاتجاه الصحيح، لكن لا يمكن اعتبار الأعمال التصحيحية على أنها كاملة ما لم يتم تحسين العملية إلى الدرجة التي يمكن عندها إجراء التصفية النهائية الروتينية لأوامر المهمات وفقاً للأنظمة. وذكرت قيادة التجهيزات العسكرية في الجيش الأميركي بأنه، كما لاحظت ذلك وكالة تدقيق الجيش، فإن الفقرة 26-52.216 من القانون الفيدرالي للاستملكات تسمح بالاحتفاظ بنسبة ١٥% من مبالغ الفواتير التي يعتمد عليها المقاول بانتظار التصفية النهائية. يجب ان تطبق قيادة الدعم الميداني للجيش الأميركي شرحاً لهذه العقود بغية تشجيع تقديم العروض المدعومة بالمستندات، وفي الوقت المناسب، الأمر الذي يسمح بإجراء التصفية النهائية في الوقت الملائم.

بالإضافة إلى ذلك، أبلغت وكالة تدقيق العقود الدفاعية في مذكرة حملت عنوان "تطبيق الفقرة 26-52.216 من القانون الفيدرالي للاستملكات، دفعات الأكاليف المسموح بها قبل التصفية النهائية، عقد برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني رقم DAAA09-02-D-007 المؤرخة في ١٦ أغسطس/آب ٢٠٠٤، أنها أكدت وجود أكاليف كثيرة غير مدعومة بوثائق في مقترحات الأسعار التي قدمتها شركة كيلوغ براون أند روت في شأن برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني. كما شجعت المسؤول الرئيسي عن العقود على تطبيق الفقرة 26-52.216 من القانون الفيدرالي للاستملكات إلى ان تقدم شركة كيلوغ براون أند روت مقترحات أسعار ملائمة لكافة عروض الأسعار التي قدمتها والتي اعتُبرت غير ملائمة.

نوافق على مواقف قيادة التجهيزات والمواد في الجيش، ووكالة تدقيق العقود الدفاعية. علاوة على ذلك، ونتيجة لعمل التدقيق الإضافي، حذفنا التوصيات الصادرة في النسخة الأولية من هذا التقرير.

لا يحتوي هذا التقرير على توصيات. لذلك ليس من الضروري إرسال إجابات خطية عليه. نُقدر حسن المعاملة للموظفين لدينا. يُرجى الاتصال بالسيد بريان فلين على رقم الهاتف 343-9440 (703) أو بالسيد روبرت موريل على رقم الهاتف 428-0240 (703) للحصول على معلومات إضافية حول التقرير. سوف نزود موجزاً رسمياً بنتائج التدقيق إذا تم طلب ذلك.

ستيوارت بوين جونيور

المفتش العام